FinTech Consortium

Jordan FinTech Bay

بيان صحفي
اتحاد تكنولوجيا الريادة المالية العالمي
يعلن إطلاق "خليج الأردن للتكنولوجيا المالية"

عمان، الأردن، 27 كانون الثاني، 2020، أعلن اتحاد تكنولوجيا الريادة المالية العالمي، وهي شركة متخصصة وحاضنة لبناء النظم الإيكولوجية عن إطلاق خليج الأردن للريادة المالية ("JFB") FinTech Bay.

ويهدف خليج الأردن للتكنولوجيا المالية إلى تعزيز التشاركية بين الجهات الفاعلة في قطاع التكنولوجيا الماليّة في السوق، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمستثمرين والمبتكرين، إدراكا منهم لدور التكنولوجيا في تحقيق قيمة مضافة ودليل مستقبلي على الصناعة المالية في الأردن.

وسيقدّم خليج الأردن للتكنولوجيا المالية عددا من الحلول الرقمية والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى برنامج لتسريع الريادة المالية والمشاريع، وبرنامج مواهب للريادة المالية الوطنية (fintech-institute.com) وبحوث ومنشورات وفعاليات، بما في ذلك مؤتمرات لقطاعات البلوك شاين (blockonconf.com) (blockchain)، وتكنولوجيا التأمين(insurbyte.com) ، وتكنولوجيا التنظيم.(regfact.com)

ويأتي الإطلاق تنفيذا لمذكرات التفاهم التي وقعتها مؤسسة ولي العهد مع مصرف البحرين المركزي وخليج البحرين المالي، في آذار من العام الماضي، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد خلال زيارته للبحرين. ولتنفيذ الأعمال بالشكل المطلوب، أنشأت شركة خليج الأردن للتكنولوجيا الماليّة عددا من الشراكات الاستراتيجيّة مع عدد من الجهات مثل وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، ومؤسسة ولي العهد في الأردن وصندوق الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).

وقال المؤسس والمدير التنفيذي لاتحاد تكنولوجيا الريادة المالية العالمي جيربان فيشر، "أعتقد جازماً أن خليج الاردن للريادة المالية سيلعب دوراً مهماً في تطوير وتمكين تكنولوجيا الريادة المالية ووضع الأردن كمحور إقليمي ومركز رئيس لهذه التكنولوجيا، ويشمل ذلك تقديم المساعدة في تنفيذ مجموعة من المبادرات الشاملة المتعلقة بتطوير المواهب المالية، وتسريع المشاريع، وحضانة الشركات، وبرامج تسريع الشركات، والعمل المشترك ورأس المال الاستثماري"، مؤكدا أن التعاون في هذا التوقيت مع العديد من الشركاء من القطاعين العام والخاص مناسب، وسيساهم في تمكين مركز مستقبلي للخدمات المالية.

بدوره قال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز: إن البنك المركزي يشجع على التعاون والعمل المشترك لدعم والنهوض بالتكنولوجيا المالية في المملكة، مشيرا إلى ان إطلاق هذه المبادرة ينسجم مع سياسات وتوجهات البنك في دعم الريادة بهذا القطاع. وأكد فريز أن البنك المركزي يحث جميع البنوك على التعاون والمشاركة لإيجاد الفرص واستخدام التكنولوجيا الحديثة لخدمة القطاع المالي والمصرفي، ويرحب بفتح قنوات التعاون مع داعمي التكنولوجيا المالية عبر المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية في البنك المركزي الأردني.

وأكد وزير الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال المهندس مثنى الغرايبة، أهمية إطلاق خليج الأردن للتكنولوجيا المالية، الذي يعد أحد أهم الركائز في التحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال توفير الخدمات والحلول في التكنولوجيا المالية. وأشار الغرايبة إلى أن "دور الوزارة يأتي من خلال شراكاته الاستراتيجية بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد والبنك المركزي الأردني، من خلال توفير بيئة داعمة لرجال الأعمال والشركات الناشئة لمساعدتهم على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا المالية، والتي تخدم الكثير من المؤسسات والأفراد الذين يقدمون الخدمات المالية الرقمية التي تستخدم التكنولوجيا في تنفيذ خدماتهم والتي أصبحت مؤشراً مهماً في مجال التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول". وأضاف، ان الحكومة اتخذت قرارا سيصار إلى تطبيقه العام المقبل، يقضي بعدم صرف إيصالات البدل المالي في المؤسسات الحكومية نقداً، وأن جميع المدفوعات المالية والبدلات النقدية ستكون من خلال بوابات الدفع والمحافظ الإلكترونية، حيث يعد هذا قراراً مهما لنمو الاقتصاد الرقمي في المملكة من خلال عمليات الدفع الرقمية التي ستساعد في توفير الوقت والجهد للمواطنين والشركات في الوقت نفسه.

بدورها قالت المدير التنفيذي لمؤسسة ولي العهد الدكتورة تمام منكو، "إن مؤسسة ولي العهد تعمل على توفير الفرص للشباب الأردني وتعمل من خلال استراتيجيّة ومحاور عملها على ربط الشباب بمنافذ اقتصادية عالمية جديدة، لافتة إلى أن خليج الأردن للتكنولوجيا الماليّة، واحدة من شراكات العمل التي ستسهم بكل تأكيد في توفير المنصات والتدريب اللازمين لشبابنا الطموح من جميع أنحاء الوطن ومحافظاته، وستسهم في تمكينهم من الوصول إلى الفرص العالمية ضمن قطاعات جديدة."

وأكد المدير التنفيذي لصندوق الابتكار للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ليث القاسم أن "الشراكة مع خليج الأردن للتكنولوجيا المالية تتماشى مباشرة مع استراتيجيتنا لدعم المبادرات التي لها تأثير كبير وطويل الأجل على آفاق نمو النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال والاقتصاد في الأردن بشكل عام، لافتا إلى أن رواد الأعمال في الأردن يتمتعون بمكانة مناسبة للاستفادة من التحول في التكنولوجيا المالية الذي يحدث على مستوى العالم، وهو ما يمكنهم من تقديم حلول مبتكرة للتوسع في هذا المجال، وإيجاد فرص عمل تتواكب مع نموهم."

** نهاية البيان الصحفي **

عن خليج الأردن للريادة المالية Jordan FinTech Bay

يُعتبر خليج الأردن للريادة المالية منصة لاحتضان المبادرات والابتكارات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية ضمن منظور راسخ وقابل للتطوير وذو بصمة واضحة وموطئ قدم ثابت في نظام الريادة المالية والإيكولوجية للشرق الأوسط.

سوف يعزز خليج الأردن للريادة المالية العلاقات ما بين اتحاد تكنولوجيا الريادة المالية العالمي والهيئات الحكومية والمؤسسات والشركات المالية والمؤسسات الاستشارية والجامعات والجمعيات والوكالات الإعلامية ورأس المال الاستثماري وشركات الريادة المالية الناشئة لتكوين طيف كامل من المشاركين في السوق المالية. ونؤمن بأهمية الشراكة والتعاون لدفع نظام الريادة المالية الإيكولوجية في الأردن.
https://www.jordanfintechbay.com

اتحاد تكنولوجيا الريادة المالية العالمي FinTech Consortium

يعتبر اتحاد تكنولوجيا الريادة المالية العالمي مؤسس وحاضنة لبناء المشاريع الإيكولوجية التي تهدف إلى زيادة تطوير وتسريع التفاعل العالمي لتكنولوجيا الريادة المالية.
ويشجع الإتحاد التشاركية الفاعلة بين الجهات الرئيسة في السوق، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمستثمرين والمبتكرين الذين يعتقدون أن التكنولوجيا يمكنها أن تحقق قيمة مضافة للقطاع المالي. ويسهل الإتحاد حضانة الشركات وتسريع المشاريع وكذلك الوصول إلى الأدوات التحليلية والموارد المرتبطة بتكنولوجيا الريادة المالية.- http://www.fintech-consortium.com .

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة MODEE

تولت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و منذ إنشائها في نيسان عام 2002 ، مسؤولية وضع السياسات والتشريعات الخاصة بقطاعات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك وفقا للمهام والمسؤوليات المحددة ضمن قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته وقانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007

لغايات تمكين بيئة الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تعمل الوزارة مع الجهات المعنية على مراجعة التشريعات الخاصة بتسهيل تأسيس الشركات و منح قطاع تكنولوجيا المعلومات اعفاءات من الضرائب والجمارك ومتابعة جميع التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و ريادي الإعمال في هذا القطاع، والتواصل مع الشركات الكبرى العالمية للاستثمار في الأردن، ومن خلال إطلاق المبادرات التي تعنى بالخريجين الجدد ورعايتهم للانخراط بسوق العمل بسلاسة، وتسليح الخريجين بكفاءات ومهارات تقنية ومها ارت الاتصال، الأمر الذي يعتبر جاذباً ستثمرين والمهتمين بهذا السوق، اضافة الى فتح القنوات للتعاون للم مع القطاع الخاص في الأردن ومع الحكومات العربية والأجنبية للتعاون الدولي في مجالات نقل المعرفة وزيادة استخدام التكنولوجيا عبر كافة القطاعات الأخرى من خال توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات للتفاهم. وتقوم الوزارة بإطلاق ورعاية ودعم للمبادرات التي من شانها أن تترجم دور الوزارة بما يتوافق مع السياسات الحكومية والنجدة الوطنية والرؤى الملكية. بالإضافة إلى دعم المبادرات التي تطلقها جهات حكومية أو مؤسسات غير ربحية أو تجارية تعنى برفع كفاءة خريجي قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و زيادة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات لجميع فئات المجتمع مثل مبادرة تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردن("GIP") ، بهدف دعم الخريجين وللتخفيف من عبء البطالة عن طريق اكسابهم الخبرات العملية والمهارات اللازمة التي تساعدهم في الانخراط بسوق العمل.

ومن أهم البرامج التي تقوم الوزارة على تنفيذها برنامج الحكومة الإلكترونية وهو برنامج وطني تم اطالقه بتوجيهات من قبل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، يهدف إلى المساهمة في تحسين أداء الحكومة التقليدي في مجال تقديم الخدمات وزيادة كفاءتها ودقتها واختصار الوقت لأداء الأعمال ورفع مستوى رضى المواطنين والمتعاملين مع الحكومة وخلق التكامل بين الإدارات الحكومية.

FinTech Consortium

Jordan FinTech Bay

مؤسسة ولي العهد

تأسست مؤسسة ولي العهد في العام 2015 بهدف تمكين الشباب الأردني من تحقيق تطلعاتهم المستقبلية. وفي صميم أهدافها تسعى المؤسسة إلى دعم المشاركة النشطة للشباب من خلال المشاركة والقيادة والقدرة التنافسية. في منهجية غير تقليدية لتمكين الشباب وإدماجهم كمستفيدين من برامجها ومبادراتها. وتقيم مؤسسة ولي العهد شراكات إستراتيجية وتشارك بشكل كامل مع الشباب لمساعدتهم في بناء مستقبل أكثر نجاحاً وازدهارا لهم ولأسرهم ومجتمعاتهم. حيث تركز المؤسسة على توفير المنصات التي من شأنها رفع صوت الشباب وتمكينهم من بناء الكفاءة الذاتية والمهارات الشخصية والثقة لإحداث تغيير. وقامت المؤسسة بإنشاء نموذج قياسي ذاتي الاستدامة يقوم بمعالجة التحديات التي تواجه الشباب والتي تتعلق بالمهارات الفنية والقيادية، والتوظيف، وريادة الأعمال، والابتكار، والمشاركة المجتمعية. وتستهدف مبادرات المؤسسة آلاف الشباب كل عام في جميع المحافظات، بهدف التوسع والتأثير بنهاية المطاف على جميع الشباب الأردني. فمن خلال الاستفادة من التعاطف المجتمعي لفئة الشباب، ووجهات النظر الجديدة، والطاقة الإبداعية، تسعى مؤسسة ولي العهد إلى إنشاء كادر من الشباب ذو عقلية محبة لمجتمعاتهم يدافعون عن القضايا المجتمعية المعقدة ويلهمون الشباب الآخرين لخدمة مجتمعاتهم. ويعتبر نموذج إشراك الشباب في برامج تعلم وتطور، وشارك وابتكر وتأمل وأسس وأثر وعظم الأثر- أساس للجهود التي تقدمها برامج المؤسسة، فالشباب الذين يبدؤون رحلتهم مع مبادرات المؤسسة المتنوعة يكتسبون قيمة جديدة طوال هذه الرحلة، ويصبحون ناشطون في صناعة التقدم. استراتيجية مؤسسة ولي العهد ترتكز على ثلاث محاور متميزة ومترابطة هي: القيادة وتميز الشباب، المهارات والابتكار، والتنمية الاجتماعية والعمل الخيري.

صندوق الابتكار للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة ISSF

صندوق الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة (ISSF) هو صندوق يتم إدارته من خلال القطاع الخاص برأس مال عامل قدره (98) مليون دولار أمريكي من البنك الدولي والبنك المركزي الأردني ضمن حصص (50 مليون دولار أمريكي و48 دولار أمريكي على التوالي). ويقوم الصندوق بتعزيز روح المبادرة ويساهم في خلق فرص العمل في الأردن من خلال زيادة تمويل الأسهم الخاص، في مرحلة مبكرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. ويعمل الصندوق كمحرك للنظام الإيكولوجي لريادة الأعمال، ويدعم تطوير النظام الإيكولوجي بأكمله من خلال العمل كصندوق للأموال والاستثمار في برامج الحاضنات ومسرعات وبرامج بناء القدرات لأصحاب المشاريع في جميع أنحاء المملكة.

الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) JOPACC

تأسست jopacc رسميا في 2017، بمشورة من البنك الدولي إلى البنك المركزي الأردني لرفع مستوي الإطار لقانوني حول أداره وعمليات نظم الدفع لتعزيز الحوكمة، والفصل بين العمليات الرقابة من أجل وضع نفسها في سلسله قيمه المدفوعات باعتبارها المنظم والمشرف، فضلا عن الميسر ومحفز للتغيير. وتشمل توصياتها [البنك الدولي] أيضا دور المجلس الوطني للمدفوعات باعتباره هيئه استشارية واستشارية فقط؛ في حين ان عمليات وتطورات أنظمه الدفع التي سيتم ترحيلها إلى كيان مستقل يتكون من cbj والبنوك مع السماح للعضوية غير البنوك في المستقبل والمساهمة عندما يقرر cbj لتجريد حصتها والخروج من السوق. وتتمثل الأهداف الرئيسية للشركة في إنشاء وتطوير المدفوعات الرقمية بالتجزئة والصغرى ، فضلا عن الاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة والخدمات المالية الرقمية.